مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (23) العدد (16)2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Arts and Humanities Science Series Vol (23) No (16) 2001

كان بين التَّمام والنقصان

الدكتور عمر مصطفى*

(قبل للنشر في 2001/9/19)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث «كان» بين التمام والنقصان من حيث آراء النحويين حولها، وألمَّ بـ «كان» الشأنية والزائدة، فشرح بعض ما أورده علماء النحو من نظراتهم في الأساليب العربية المتعلقة بها.

وكان لي في هذا البحث رأيٌ أقمته على بعض المحاكمات العقلية التي تُعدُّ الأساسَ الحقيقي لقيام علم النحو العربي مستنداً فيه إلى بعض ما قاله النحاة، معتمداً على بعض الأقيسة النحوية، وعلى ما ورد من شواهد قرآنية وشعرية.

وكان لموضوع تيسير النحو وتذليله الأثر البالغ في كتابة هذا البحث، ولا سيما إذا كان التيسير المطلوب مستنداً إلى أسسٍ لا تنافي روح اللغة العربية ولا تجافي تلك القواعد التي بُني عليها هذا العلم.

هذا الأمر دفعني إلى محاولة الوصول إلى نتائج تخدم البحث، وترفد حقل البحث والدرس في الفكر النحوي وتغني مسيرة البحث العلمي الدقيق.

*مدرس في قسم اللغة العربية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة تشرين، اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (23) العدد (16)2001
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research-Arts and Humanities Science Series Vol (23) No (16) 2001

"Kana" as a complete and Incomplete verb

Dr. Omar Mustafa*

(Accepted 19/9/2001)

□ ABSTRACT □

This research deals with the two aspects of "Kana": "Kana" as a complete and incomplete verb. The research extensively explains the different kinds of "Kana" as perceived by Arabic grammarians.
Based on a process of logical reasoning, I have pointed out my opinion of the usage of "Kana". This was based on what grammarians have written about "Kana" and on evidence drawn from poetry and the holy Quran.
The attempt to simplify grammar was the main drive to do this research. This is considered to be legitimate in so far as this simplification does not contradict Arabic Language but comes in line with the grammatical rules of Arabic.
The research findings are so significant to the extant that they add extra dimensions to scientific research in this field.

*** Lecturer at Arabic Department, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

ممَّا لاشكَّ فيه أنَّ ظاهرة الخلاف في النحو العربي قد غذَّته، وأغنتْهُ، وأمدَّته بآفاق جديدة، مهدت الطريق أمام من أرادوا أن يدلوا بآرائهم في هذا الباب الواسع الغني بمداخله العدَّة.

وكان للقراءات القرآنية وروايات الشعر المتبانية باللهجات العربية أثر ظاهر في هذا علل النحويين وحججهم ومعظم أقيستهم. حتى وصل إلينا عددٌ كبير من المسائل الخلافية التي دلَّت دلالة قاطعة على منطقية تفكيرهم النحوي، وقدرتهم على سبر المسألة سبراً عميقاً وتحليلها تحليلاً دقيقاً، والدخول في أدق تفاصيلها.

ومن المسائل التي تشعبت آراء النحويين فيها، وكثرت مناقشاتهم حولها، تمام «كان» ونقصانها، فذهبوا فيها مذاهب متباينة، فكان لكل فريق منهم رأيه وحجته.

وهذا البحث سيلقي الضوء على بعض الأحكام التي تختص بها «كان»، وتدور حولها خلافات النحويين، وأهمها دلالة «كان» على حدث أو عدم دلالتها، وغير ذلك.

قال السيوطي في سياق حديثه عن الأفعال الناقصة: «اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث، فمنعه قوم، منهم المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن بَرْهان، والجرجاني، والشَّلوبين والمشهور أنها تدلُّ عليه كالزمان كسائر الأفعال».(1)

يقرُّ السيوطي بدلالة «كان» على الحدث كدلالتها على الزمان كسائر الأفعال(2)، وهذا مناقض لدلالة «كان» الحقيقية لأن الرضي نفسه أقرَّ بدلالة «كان» على حدث مطلق، لكنه مقيَّدٌ بالحدث الذي يتضمنه خبرها، وهذا لا يقتضي أنها كسائر الأفعال...

ودلالة «كان» على حدث مطلق، لا يجعلها كما أرادها الرضي، فإن سبب تسميتها ناقصة، أنها لا تكتفي بمرفوعها وليس لأنها تخلو من الحدث، وهذا يعني أنها تدل عليه عنده.

ولكن النظر الدقيق في «كان عبد الله منطلقاً» يجعلني لا أسلِّم بما قاله الرضي، وذلك لأسباب عدة:

أولاً: افتقار «كان» إلى خبرها، أي إلى الحدث المتضمن في هذا الخبر دليلٌ ظاهر على أن الحدث المتضمن في «كان» لا تقوم به الجملة، ولا تصلح به، ولو ثبت عكس ذلك، لوقفنا على معنىً تام بـ «كان» ومرفوعها، كما هي الحال فيما يتعلق بـ «جاء زيد ضاحكاً» لأنَّ «جاء» وحدها تثبت حدثاً قد وقع لهذا المرفوع، وهو المجيء، أما قولنا «كان عبد الله منطلقاً»، فلا يمكن الاكتفاء بقولنا: «كان عبدُالله» لأن المعنى المستفاد حينئذ هو الكون المطلق لعبد الله فقط، وهذا مستفاد من كلمة «عبد الله» وحدها دون «كان»، لأن «عبد الله» اسم لمسمىً موجود، وهذا الوجود هو ذاته الكون المطلق المستفاد من «كان»؛ إذا صرفنا النظر عن المضي. يؤكد هذا تعليق شبه الجملة بحال أو صفة محذوفتين؛ إذ يستفاد الكون المطلق من الاسم ذاته وإلا فلا يمكن تقدير هذا الأمر.

فإذا قيل: ما الفائدة من «كان» حينئذ، قلت: الدلالة على مضي هذا الكون المطلق، إذا لا يستفاد هذا الأمر من الاسم.

ثانياً: الكون المطلق الذي تفيده «كان» لا يستفاد من اسمها فحسب، بل من الخبر أيضاً، لأن أي فعل تام يحمل ثلاثة أمور، هي الزمن، والحدث المطلق، والحدث المقيد له. فكلمة الانطلاق تعني الاستقرار والوجود، وإلا فما كان ثمة انطلاق.

ثالثاً: ما يؤكد خلو «كان» من الحدث المقيَّد: الذي تتطلبه الجملة تمامُ «كان»، فقد أقروا بأن «كان» إذا كانت بمعنى «وجد» أو «ثبت» أو «وقع» فإنها تكون تامة...

وأقول: العبارة الجيدة في هذا الأمر أن يقال: حين يُكتفى بالحدث المطلق تكون «كان» تامة، لأن مقصود العبارة حينها يُؤَدَّى بالحدث المطلق، كقوله تعالى: **{وإن كان ذو عسرة}**. (3) فهنا لا يُحتاج مِنْ «كان» إلا ما تدلُّ عليه حقيقة وهو

الوجود بالإضافة إلى مُضيِّه.

رابعاً: المسلَّم به أن «كان» تدخل على جملة اسمية، وفي هذا نظر، إذ لا تدخل «كان» على جملة اسمية حين تكون تامةً. وهذا يعني أنها إن دخلت على جملة اسمية تكون ناقصة. والجملة الاسمية تتضمن حدثاً في خبرها، ففي قولي: «عبدالله منطلق» اتحاد بالدلالة على ذات واحدة، لأن عبد الله هو المنطلق، والمنطلق هو عبدالله، ولذلك كان دخول «كان» عليها يقتضي خلوها من الحدث، إذ لا يجوز اجتماع حدثين في جملة واحدة، لم تؤد إلا معنى واحداً.

ولكي يكون ثمة توازن في الدلالات، دلت «كان» على الزمان، ودّل خبرها على الحدث، وبهذا تتساوى مع الفعل التام إلاّ أن «كان» تؤكد مضيَّ هذا الحدث، وبهذا تختلف عن قولي: «انطلق عبد الله».
وهذا يؤكد نقصان «كان» لخلوها من الحدث، وأمَّا قول السيوطي: «هذه الأفعال تسمى نواقص. واختلف في سبب تسميتها ذلك، فقيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على أنها لا تفيده، وقيل، وهو الأصح: لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأنَّ فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب»(4)؛ فأرى أنه لا فرق بين السببين، إذ عدم اكتفائها بالمرفوع يعني عدم دلالتها على الحدث، والدليل أنَّه لمَّا اكتُفي بحدثها المطلق اكتفت بمرفوعها، وحين لا يفي هذا الحدث المطلق بمقصود العبارة يُحتاج إلى خبرها أي إلى الحدث فيه.

ورد في حاشية الصبان أنَّ هذا رُدَّ بالسماع(5)، وذلك بقول الشاعر:

... . وكونـــك إيـــاه عليـــك يســـير(6)

وهذا يعني أن «كان» سميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع، وليس لأنها تخلو من الحدث، لأن الحدث يكون في الخبر والخبر في هذا البيت يخلو من الحدث، فدلَّ ذلك على أن «كان» سميت بذلك لأنها تفتقر إلى المنصوب.

أقول: لا أرى في هذا البيت رداً على مَن قال بخلوها من الحدث، لأن «كان» في أحوالها جميعاً تدل على الحدث المطلق، ولكن اكتفي بدلالتها هذه في هذا البيت، وما يمكن أن يكون هنا، يكون في قولنا: «أنت هو» فأين الحدث هنا؟.

وهذا يقودنا إلى صحة التعليق بـ «كان» وإن كانت ناقصة، وذلك إذا اقتضت العبارة ذلك. ففي قولنا: «زيد في البيت كريم» لابد من تعليق شبه الجملة بحال محذوفة من المبتدأ على رأي مَنِ يجيز مجيء الحال من المبتدأ. لأن معنى العبارة لا يكون دقيقاً إلا إذا عُلِّق شبه الجملة بحال محذوفة من المبتدأ، ويصبح المعنى أن زيداً حالة كونه في البيت كريم، فالحكم عليه واقع حين يكون في البيت.

فإذا قلت: «كان زيد في البيت كريماً» كان التعليق بـ«كان» لأنَّ الحال المحذوفة المقدرة قبل دخول «كان» أغنت عنها «كان»، وهذا يؤكد أنها تدل على الحدث المطلق الذي يعلّق به إن اكتفي به لشبه الجملة.
يقول سيبويه: «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد... وذلك قولُك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاكَ فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت «كان» لتجعل ذلك فيما مضى»(7).

وكلام سيبويه ظاهر في أن «كان» فعلٌ لا يستغني عن الخبر، وعدم استغنائها عن خبرها دليل واضح على خلوها من الحدث الذي تقوم به الجملة، لأنَّ الحدث الخاص الذي يحمله الخبر هو المقصود في الجملة، وما يؤكد هذا أن الحدث المطلق في «كان» حين يُكتفى به، ولا يُحتاج إلى غيره، تكون «كان» تامة.

فإذا قيل: أين الحدث في الخبر في قول سيبويه: «كان عبد الله أخاك» قلت: هذا لا يَرِدُ على من أنكر ذلك، لأنَّ المسألة نفسها يمكن أن تقال في قولنا: «عبد الله أخوك». فأين الحدث هنا. وإنما جاءت صحة هذه الجملة من علاقة الإسناد بين الاسمين، ولا مدخل لكان في هذا. أي لا قيمة للحدث الموجود في «كان».

وما ورد في الإنصاف(8) من خلاف بين البصريين والكوفيين حول نصب خبر كان، لا يرد على ما تقدم من خلاف في سبب تسميتها ناقصة، وإنما هو أمر خلافي في موضوع حمل النصب في الخبر على الحال عند الكوفيين، وعلى المفعول عند البصريين، وكلا الفريقين مقرٌّ بنقصانها.

ولهذا يجب عدُّ «كان» تامةً عندما يكون شبه الجملة واقعاً موقع خبرها حين تكون ناقصة، إذ ما الفائدة من التعليق بخبرها المحذوف، وما المعنى الذي أضافه هذا الخبر، فهذا كله مستفاد من «كان»، ولا سيما أنَّ حذف الخبر لا يجوز إلاّ إذا كان كوناً عاماً، بل يجب حذفه، لأنه متحصَّلٌ من المبتدأ نفسه إذا كانت الجملة اسمية، فإذا دخلت «كان» عليها تأكَّد ذلك.

فإذا قلت: «كان زيد في البيت» فالتعليق .كما هو معروف .بخبر محذوف، والتقدير: كان زيدٌ كائناً في البيت، فكلمة «كائناً» اسم فاعل من «كان» والمعنى الذي يستفاد منه مستفاد من «كان» نفسها. ولذلك يجب التعليق بـ «كان» نفسها، لأنَّ المعنى واحد في الإعرابين، سواء أعلقنا بـ«كان» أم علقنا بخبرها.

والتعليق بـ «كان» أولى لثلاثة أمور: أما الأول فلأنَّ الإعراب الذي لا يحتاج إلى تقدير أولى من الذي يحتاج إلى ذلك. وأما الثاني فلأن التعليق بـ «كان» يجعلها تامة، وهذا هو الأصل فيها. وأما الثالث، فلأنَّ خبر «كان» يقيد الحدث المطلق فيها، وهذا متعذر في خبرها إن كان شبه الجملة، لأن ما يضيفه التقدير متحصَّلٌ في «كان».

وخلاصة القول: تكون «كان» تامة عندما يغني عن خبرها شبه جملة تتعلق بـ(كان) نفسها، وذلك عندما يكون المتعلَّق به المزعوم كوناً عاماً تغني عنه (كان) نفسها في المعنى، عما في مثالنا السابق /كان زيد في البيت/ حين يكون خبرها شبه الجملة.

أما «كان» الزائدة، فقد قال ابن يعيش: «الوجه الثالث من وجوه «كان» أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر، وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا: زائدة، أن لا يكون لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان، وفاعلها مصدرها، وشبهها بظننت، إذا ألغيت، نحو قولك: «زيد ظننت منطلق» فالظن ملغى هنا، لم تعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك، كأنك قلت: زيد منطلق في ظني. والذي أراه الأول، وإليه كان يذهب ابن السراج، قال في أصوله: «وحق الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً، ولا يحدث معنى سوى التأكيد»، ويؤكد ذلك قولُ الأئمة في قوله سبحانه وتعالى: **{كيف نكلم مَن كان في المهد صبياً}(9)**: إن «كان» في الآية زائدة، وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة، لأن الناس كلهم في ذلك سواء، فلو كانت زائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة، ولم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة»(10).
في كلام ابن يعيش السابق أمران، أما الأول، فقد تكون «كان» زائدة في الآية، وقد تكون غير ذلك، بسط الأقوال في هذا أبو حيان في تفسيره(11). وذكرُ الأقوال هنا لا يعنينا.

أمَّا الأمر الثاني، فكونها زائدة، فإذا سُلِّم بهذا الوجه، فما معنى كونها زائدة حينئذٍ؟ بعض النحاة كالسيرافي يرى أنها ماتزال دالة على الزمان، وإن كانت زائدة، وبعضهم كابن السراج جعلها مفرغة من هذه الدلالة، ولا تؤدي إلا غرض التأكيد مثل ابن السراج، كما ورد في كلام ابن يعيش السابق.

فإذا كانت الزائدة تدلُّ على الزمان، فما الفرق بينها وبين الناقصة إذاً؟ فإذا لم نأخذ بهذا الرأي، وسلَّمنا بأن الزائدة لا تدل إلا على التأكيد، فما معنى التأكيد بها؟ وهذا يقودنا إلى مناقشة التمام والنقصان والزيادة في «كان»، إذ تتناوب «كان» على هذه المحال، وذلك حسب السياق.

إن مجيء «كان» زائدة دليل على مجيئها ناقصة، ومجيئَها ناقصة دليل على مجيئها تامة، لأن «كان» التامة هي التي تدلُّ على الزمان وعلى الحدث المطلق المنوط به الفائدة، والناقصة هي التي تدلُّ على الزمان فقط، إذ لا قيمة لحدثها المطلق مع وجود الحدث المقيد أو الخاص الذي تتعلق به الفائدة. والزيادة هي التي لا تدل على الزمان والحدث. إذ لا فائدة حين وقوعها زائدة من حدثها المطلق لأنه يستفاد من سياق الجملة.

وعليه فما معنى التأكيد؟ أقول: إن «كان» في حالاتها الثلاث تدل على «الزمان» والخلاف في دلالتها على الحدث فعندما اكتفي بحدثها سميت تامة، وحين لم يكتف سميت ناقصة، وحين فقدت هذه الدلالة سميت زائدة، ومعنى التأكيد لا يمكن أن يتجه إلى زمانها، لأنه لا يحتاج إلى ذلك. إذ من غير المعقول أن نفسر زيادة «كان» بكونها لا تعمل، إذ لا خلاف في هذا، وإنما الخلاف فيما يؤدى بـ «كان» الزائدة. وهذا يعني أن تأكيدها يتجه إلى ما يمكن أن يؤكد في الجملة التي تدخل عليها كقول الشاعر(12):

فكيـــف إذا مـــررْتَ بـــدارِ قـــومٍ وجيـــرانٍ لنـــا كـــانوا كـــرامِ

فالتأكيد هنا قائم لكرم هؤلاء الجيران في زمن المضي. إذ لا يمكن إفراغ كان من دلالتها على الزمن الماضي.

وقول آخر(13):

فـي غُـرَفِ الجنـةِ العُليـا التـي وَجَبَـتْ لهـمْ هنـاكَ بسـعيٍ كـان مشـكورِ

والتأكيد هنا لشكرهم بهذا السعي في حالة المضي.

فإذا عدنا إلى قوله تعالى: **{كيف نكلم مَن كان في المهد صبياً}** نجد أن هذه الآية ليست نصاً على زيادة «كان» فهي محتملة للتمام والنقصان والزيادة، فإذا كانت زائدة، فهي تؤكد مضمون الاستقرار في المهد.

وأما قول ابن يعيش: «ولو أفادت الزمان، لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة، لأن الناس كلهم في ذلك سواء»(14)، فإنه لا يلغي دلالتها على الزمان الماضي مع كونها زائدة، لأن تأكيد مضمون الاستقرار يجعله مستمراً، وإلا فما معنى تأكيد استقراره في المهد، فلو كان هذا الاستقرار غير مستمرٍ لما احتيج إلى تأكيده.. لأن الناس جميعاً سواء في هذا الاستقرار، وما ميز عيسى عليه السلام هو استمرار هذا الاستقرار حتى نطقه أمامهم.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن دلالة «كان» على الاستمرار أو الانقطاع، قال الشاعر(15):

نصـحتك فـالتمس يـا ليـثُ غَيْـرِي طعامـــاً إنَّ لَحْمِـــي كـــان مُـــرًّا

يقول ابن الشجري(16): «كان» في هذا البيت مثلها في قوله الله تعالى: **{وكان الله عزيزاً حكيماً}(17)** ونظائره. وفي هذا النحو قولان، أحدهما: أن «كان» بمعنى لم يزل، كأنَّ القوم شاهدوا عِزَّاً وحكمة ومغفرة ورحمة، فقيل لهم: لم يزل الله كذلك، وهذا قولُ سيبويه.

والقول الآخر: أنَّ «كان» تدلُّ على وقوع الفعل فيما مضى من الزمان، فإذا كان فعلاً يتطاول، لم تدل دلالة قاطعة على أنه زال وانقطع، كقولك: «كان زيد صديقي» لا دلالة في هذا القول قطعاً على أن صداقته لك قد زالت، بل يجوز أن تكون باقية بحالها، ويجوز أن تريد: كان صديقي، وهو الآن عدّوي، فمن المعنى الأول قولهُ تعالى: **{إنَّ الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً}(18)**، ألا ترى أن هذا نزل، وعداوة الكافرين للمؤمنين باقية، وكذلك قول هذا الشاعر: «إن لحمي كان مراً» ليس يريد أن مرارة لحمه زالت».

...

في الأول من قولي ابن الشجري تسليم بدلالة «كان» على الاستمرار، وفي الآخر منهما إقرارٌ بدلالتها على ذلك، بالنظر إلى مضمون الجملة التي دخلت «كان» عليها، فإن كانت تصلح لذلك كانت «كان» دالة على ذلك، وإن كانت لا تصلح، دلَّت على انقطاعه.

ولي فيما ذهب إليه ابن الشجري في قوله الآخر نظر، فالمعوّل عليه في هذا، ليس مضمون الجملة، أو إذا كان فعلاً يتطاول كما قال، وإنما هو القرينة التي تقتضي ذلك، فـ«كان» تدل على الاستمرار في حقيقتها ما لم يثبت نقيض ذلك من خلال قرينة ما، ومثالُه «كان زيد صديقي» يقتضي استمرار هذه الصداقة، وقد أقر بذلك، لكنُّه قال: «ويجوز أن تريد كان صديقي، وهو الآن عدوي» وهذه الإرادة لا تُقرر من الجملة نفسها إلا إذا كان المخاطب يعلم عداوته لك الآن، فإذا كان المخاطب يجهل هذا الأمر، فلابد من ذكر ذلك، لأن مدلول الجملة وحده لا يوحي بذلك.

وقد استعرضت الآيات جميعاً التي وردت فيها «كان»، فكانت في تلك المواضع كلها تدل على الاستمرار، إذ المعنى يقتضي ذلك، وهذا دليل قاطع على حقيقة «كان» ولعلَّ الرضي (19)جانب الصواب عندما جعل هذا الأمر مستفاداً من النص القرآني، لأنه معجزٌ بذاته، ورفْضُ أمر الصُّرْفة في البيان القرآني يقوم على شيءٍ من هذا القبيل.

إن «كان» تدلُّ على التأكيد، وهذا ما سوغ مجيئها زائدة. وهو أمر يقوي القول بدلالتها على الاستمرار. لأنَّ الانقطاع دون ذكر قرينة تدلُّ على ذلك، يتعارض مع دلالتها على الاستمرار. لأن تأكيد الشيء يهيئه لأن يكون مستمراً وانقطاعه ينافي ذلك.

وما خلاف النحويين في ذلك إلا دليل على الافتقار إلى الدليل الذي يؤكد دلالتها على الاستمرار أو الانقطاع، والأولى حمل هذا الأمر على الاستمرار، وليس على الانقطاع، لأنَّ الشواهد تؤكد ذلك.

فإذا قيل: ما الفرق حينئذٍ بينها وبين «كان» الناقصة؟ قلت: الناقصة تدل على الزمان وعلى الحدث الذي لا يُكتفى به ولا تناط به الفائدة، والزائدة تدل على الزمان، لكنها تخلو من الحدث، ويقابله ما تحمله من التأكيد على ما يتطلبه السياق. إذ من غير المنطق أن يفرغ الفعل من الدلالة على الزمان، فهذا أمر متأصل به. ولا سيما أن الخلاف في «كان» في حالاتها المختلفة ينحصر في دلالتها على الحدث أو عدمه، وليس في دلالتها على الزمان، ولذلك قلت: مجيئها زائدة دليل على مجيئها ناقصة، ومجيئها ناقصة دليل على مجيئتها تامة. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الأصل في «كان» هل هو التمام أو النقصان أو الزيادة.

المنطق العقلي يفرض أن تكون «كان» التامة هي الأصل للنقصان، كما كان النقصان أصلاً للزيادة، إذ من غير المعقول أن يوجد الشيء مبتوراً ثم يعود إليه هذا الذي اقتطع منه، والعكس صحيح، وقد اطأن إلى ذلك النحويون في مناقشة كثير من العلل النحوية لأن جوهر الفعل يقوم على زمان وحدث، ولما أرادوا أن يعبروا عن حدث وقع في الزمان الماضي، أدخلوا «كان» على الجملة الاسمية، مكتفين بما تدل عليه من الزمان الماضي، فلما كان الغرض منها الدلالة على المضي فقط، عُدّت ناقصة، إذ لا اعتداد لما تتضمنه من حدث مطلق حينها.

وما يؤكد هذا التدرج في استعمال «كان» كونها زائدة، لأنَّ الشيء إذا غُيِّر مرة سهل التغيير فيه، وكثر وما دعاهم إلى هذا التغيير والتدرج في الاستعمال كثرة ورودها في الكلام، وسبب هذه الكثرة دلالتها على الحدث المطلق الذي يحتاج إليه لأنه الأوسع، ودائرته تشمل ما يمكن أن يقع من أحداث خاصة.

وما يؤكد هذا أيضاً أنهم أجمعوا على زيادة «كان» بلفظ الماضي خلافاً لأبي البقاء، وذلك يعني أن «كان» الزائدة تدل على الزمان الماضي، وتدل على التأكيد، فإذا قيل: هي لمحض التأكيد، ولا عبرة لدلالتها على الزمن الماضي قلت: أما التأكيد فلا شك فيه، ولا سيما أن المعروف في العربية دلالة الزائد على التأكيد، وأما عدم دلالتها على الماضي ففيه نظر،

إذ إن إفراغ «كان» من الدلالة على الزمان فيه مغالطة لأصل الفعل كما تقدّم، ولو لم يكن اعتداد لدلالتها على الزمان، لما اشترطوا في زيادتها أن تكون بلفظ الماضي.

وأما قول حسان(20):

كـــأنَّ ســـبيئةً مـــن بيـــتِ رأسٍ يكـــون مزاجُهـــا عســـلٌ ومـــاءُ

ففيه رواية أخرى(21) تؤكد ما سبق، وإن كانت الرواية المذكورة على خلاف ذلك.

وأما قول أم عقيل(22):

أنـــت تكـــون ماجـــدٌ نبيـــل إذا تهُـــبُّ شـــمألٌ بليـــلُ

فيخرج على إضمار الشأن.

قال ابن الناظم: «قد تأتي «كان» بلفظ الماضي زائدة، لا عمل لها، ولا دلالة لها على أكثر من الزمان، وتتعين للزيادة إذا وقعت في حشو الكلام»(23.)، ثم قال: «وندر زيادتها بلفظ المضارع»(24).

وأنكر ابن هشام زيادة «كان» بلفظ المضارع، وقال: «ويروى برفعهنَّ، أي برفع «مزاجُها عسلٌ وماءُ» على إضمار الشأن، وأما قول ابن أسد(25): «إن كان زائدة فخطأ، لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا»(26).

قال الرضي: «إنَّ الزائد من الكَلِم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأولى أن يقال: سميت زائدة مجازاً لعدم عملها وإنما جاز ألا تعملها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيَّد في الخبر يُغني عنه، لا لدلالتها على زمنٍ ماضٍ. لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان، فجاز لك أن تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لإغناء الخبر عنه، فإذا جرَّدتها لم يبق إلاّ الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً فبقي دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع فيه غيره، حتى الظرف تبييناً لإلحاقه بالظروف التي يُتَّسعُ فيها، فيقع بين «ما» التعجب وفعله، وبين الجار والمجرور، نحو: على كان المسوَّمة، فثبت أن «كان» المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الحدث المطلق»(28).

وفيما قاله نظر، لأن الرضي نفسه قال معقباً على قوله تعالى: **{من كان في المهد صبياً}** إنها زائدة غير مفيدة للماضي»(29).

وعلى هذا تكون «كان» الزائدة غير مفيدة للزمان والحدث، فما معنى التأكيد إذاً؟.

وأرى أن «كان» تدل على الزمان في حالاتها الثلاث، فإذا كانت تامة اكتفي بدلالة حدثها، وتمَّ المعنى، وإذا كانت ناقصة، لا يُكتفى بدلالة حدثها، وتناط الفائدة بالحدث الخاص، وأما إذا كانت زائدة، فدلالة حدثها يكون تأكيد المعنى المطلوب المتضمن في الجملة، وعلى هذا يكون المعنى، كيف يكون منا كلام لمن استقرت كينونيته في المهد إلى وقت الكلام. وإلاّ فما معنى صبياً، إذ إن قوله {في المهد} يعني صبياً. والناسُ جميعاً لا يكونون في المهد إلا بهذه الحالة.

ثم إن الحدث الذي يتطلب فاعلاً ومفعولاً متعذر في «كان»، لأنّ دلالتها على الحدث واسعة جداً بحيث أصبحت ناقصة وهو لا يتطلب ذلك بوجود الحدث الخاص.

أما «كان» الشأنية، فقد اختلفوا في حملها على الناقصة أو التامة، وأكثر النحويين حملها على الناقصة، وعلَّل ابن يعيش سبب فصلها في قسم قائم بنفسه بأمور عدة ذكرها في شرحه(30).

وأرى أنَّ حملها على التامة أولى من حملها على الناقصة، لأنك عندما تقول: كان زيد قائم، كان قولك «زيد قائم» بمنزلة الفاعل. أي وجد هذا الأمر، لأنَّ «زيد قائم» بمنزلة الكلمة الواحدة بالنظر إلى ماهية «كان»، وما جعلهم يلجؤون إلى

إضمار ضمير الشأن في «كان» أنها وقعت في بعض الشواهد دون أن تعمل في الجملة الاسمية، ولكي يحافظوا على أصل «كان» من حيث الرفع والنصب، أضمروا فيها اسمها، وجعلوا الجملة خبراً لها. وهذا ما جعل بعض(31) النحويين يجعل هذه الجملة مفسرة لضمير الشأن.

يقول ابن يعيش: «وهذا القسم من أقسام «كان» يؤول إلى القسم الأول، وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر». ولكنَّ «كان» مفتقرة إلى مسند إليه، فلما كان جملةً عُدَّت ناقصة، ولمّا ورد خبرها مرفوعاً، عُدت شأنية وما يؤكد ذلك أن كثيراً من الشواهد التي سبقت في «كان» الشأنية، كان لها رواية أخرى، تكون فيها «كان» ناقصة، وذلك كقول أحد الشعراء(32).

إذا مُتُّ كان الناسُ نصفانِ شامتٌ وآخَرُ مُثنٍ بالذي كنْتُ اصنع

والرواية الأخرى، كان الناس نصفين.

وما يجعلنا نحمل الشأنية على التامة، أن التامة هي الأصل في «كان» في أقسامها الأربعة، فإذا كان لابد من الحمل فالأولى أن تحمل على الأصل وليس على الفرع ولا سيما أنَّ المعنى يقتضي ذلك، لأن معنى الجملة الواقعة خبراً هو نفسه جوهر الشأن، أو الحديث، أو القصة، فإذا قلت: كان الشأن زيد قائم فقولك «زيد قائم» هو نفس الشأن وجوهره وعلى هذا أين الفائدة المتحصلة من المبتدأ والخبر، إذ لا خلاف بين الاسم والخبر هنا. وهذا يقودنا إلى أن «كان» الشأنية مسألة صناعية، أوجدها النحاة لتخريج بعض الشواهد الواردة مخالفةً لقواعد «كان»، وكان الأَوْلى أن يُطعن في صحة الرواية ولاسيما أن الشواهد في هذا الباب لها روايات أخرى، تغني النحويين عن صناعة قاعدة لتخريج ما ورد من هذه الروايات.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى عدد من النتائج، منها:

– تكون «كان» تامة حين يُكتفى بالحدث المطلق في الجملة، لأن مقصودها يؤدى بالحدث المطلق.

– إن دخول «كان» على الجملة الاسمية أمرٌ ليس مسلَّماً به، فهي إن دخلت على جملة اسمية تكون ناقصة، وأما التامة، فليس كذلك. وهذا يدلُّ على أنَّ الداخلة على جملة اسمية لابد من خلوها من الحدث، لكي لا يكون حدثان في جملة واحدة لا تؤدي إلاّ معنىً واحداً. وبهذا دلَّت «كان» مع خبرها على شيء دلَّ عليه الفعل التام. فإذا سلّمنا بأن الحدث ورد في الخبر، ظلَّ لـ «كان» دلالتها على الزمن، وهذا يعني خلوها من الحدث.

– لا أرى ثمة فرقاً بين قولهم: «سميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع»، وقولهم: «لعدم دلالتها على الحدث»، لأنه لمَّا اكتفي بحدثها المطلق اكتفت بمرفوعها، ولما لم تكتفِ احتاجت إلى الخبر، أي إلى الحدث الذي في الخبر.

– يجوز التعليق بـ«كان» الناقصة إذا اقتضى المعنى ذلك، ففي قولنا: «زيد في البيت كريم» لابد من تعليق شبه الجملة بحال محذوفة من المبتدأ، لأن المعنى لا يكون دقيقاً إلا بهذا التعليق، ويصبح المعنى أنّ زيداً حالةَ كونه في البيت كريم، فالحكم واقع عليه حين يكون في البيت.

فإذا قلنا: «كان زيد في البيت كريماً»، كان التعليق بـ«كان» لأنَّ الحال المحذوفة المقدرة قبل دخول «كان» أغنت عنها «كان». وهذا يؤكد أنها تدل على الحدث المطلق الذي يُعلَّقُ به شبه الجملة إن اكتفي به لشبه الجملة.

– لا فرق بين «كان» التامة و«كان» الناقصة في حقيقة «كان» وفي جوهرها، لكن حين يُكتفىَ بحدثها المطلق تسمى تامة، وحين لا يُكتفىَ بهذا الحدث، تسمى ناقصة.

– أرى أن تعرب «كان» تامة حين يكون خبرها شبه جملة، إذ لا فائدة من التعليق بخبر محذوف مقدر باسم فاعل مشتق من «كان» نفسها. وهذا الخبر لا يحمل شيئاً جديداً، لا تدل عليه «كان».

– إن «كان» في حالاتها الثلاث تدل على الزمان، والخلاف في دلالتها على الحدث، فعندما اكتفي بحدثها سميت تامة، وحين لم يكتفَ سميت ناقصة، وحين فقدت دلالتها سميت زائدة، وخلصت إلى التأكيد، ومعنى التأكيد لا يمكن أن يتجه إلى زمانها لأنه لا يحتاج إلى ذلك، إذ من غير المعقول أن نفسر زيادة «كان» بكونها لا تعمل، لأنه لا خلاف في هذا، وإنما الخلاف فيما يؤدى بـ «كان» الزائدة وهذا يعني أن تأكيدها يتجه إلى ما يمكن أن يؤكد في الجملة التي تدخل عليها.

– إن الفرق بين «كان» الناقصة و«كان» الزائدة، أنَّ الأولى تدل على الزمان وعلى الحدث الذي لا يُكتفىَ به ولا تناط به الفائدة، والثانية تدل على الزمان لكنها تخلو من الحدث، ويقابله ما تحمله من التأكيد على ما يتطلبه السياق.

– التمام في «كان» أصل للنقصان، كما كان النقصان أصلاً للزيادة، إذ من غير المعقول أن يوجد الشيء مبتوراً ثم يعود إليه هذا الذي اقتطع منه، والعكس صحيح، ولا سيما أن جوهر الفعل يقوم على زمان وحدث.

– ما يؤكد هذا التدرج في استعمال «كان» أنَّ الشيء إذا غيِّر مرة سهل التغيير فيه وكثر، وما دعاهم إلى ذلك كثرة دوران «كان» في الكلام، وما جعل دورانها كثيراً دلالتُها على الحدث المطلق، وهو الأوسع والأشمل.

– تدل «كان» على الاستمرار ما لم يثبت نقيض ذلك لقرينة ما، ففي قولنا: «كان زيد صديقي» استمرارية هذه الصداقة، أما إذا كان المعنى «كان صديقي، وهو الآن عدوي، فهذا المعنى لا تقرره العبارة وحدها، وإنما يُقرر إذا كان المخاطب يعلم عداوته لك الآن».

– إن «كان» تدل على التأكيد، وهذا ما سوّغ مجيئها زائدة، وهو أمر يقوي القول بدلالتها على الاستمرار، لأن الانقطاع دون ذكر قرينة تدلُّ على ذلك، يتعارض مع دلالتها على الاستمرار، لأن تأكيد الشيء يهيئه لأن يكون مستمراً، وانقطاعه ينافي ذلك.

– إجماع النحاة على زيادة «كان» بلفظ الماضي دليلٌ على أهمية دلالتها على الزمان الماضي بالإضافة إلى التأكيد ولو لم يكن ذلك مهماً لأجازوا زيادتها بلفظ المضارع خلافاً لأبي البقاء.

– ورود «كان» في بعض الشواهد مخالفاً لأصلها في الرفع على الفاعلية أو في الرفع والنصب، جعلهم يقدرون لها ضمير الشأن، وهذا يجعل حمل «كان» الشأنية على التامة أولى من حملها على الناقصة.

– إنَّ جَعْلَ بعض النحويين جملةَ «زيد قائم» في قولنا: «كان زيد قائم» مفسرة لضمير الشأن نصٌّ على حملها على التامة، أضف إلى هذا أن «كان» التامة هي الأصل، والحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع، إذا كان لابد من الحمل.

الحواشي:

(1) الهمع 1/ 362.

(2) شرح الرضي 4/191–192.

(3) البقرة 2: 280.

(4) الهمع 1/ 368 وانظر المقتصد للجرجاني ص398.

(5) حاشية الصبان 1/ 347.

(6) عجز بيت، صدره: ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى.

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك، 1/ 239، وشرح ابن عقيل 138، والدرر 56/1، شرح الأشموني 112/1.

(7) الكتاب: 45/1 وانظر المقتضب 97/3 وما يليها و86/4 وما يليها.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف: ص821، المسألة 119.

(9) مريم 19: 29.

(10) شرح المفصل: 7/ 98–99.

(11) البحر المحيط: 6/ 177.

(12) البيت للفرزدق، ديوانه ص835، وهو في سيبويه 1563/2، والارتشاف 290/3، والخزانة 37/4.

(13) البيت للفرزدق، ديوانه ص265، وهو قي الضرائر ص77 والارتشاف 290/3.

(14) انظر المقتضب: 4/ 118.

(15) وهو في أمالي ابن الشجري 482/2 بلا نسبة.

(16) أمالي ابن الشجري: 2/ 482–483، وانظر البرهان في علوم القرآن للزركشي 123/4.

(17) النساء 4: 158.

(18) النساء 4: 101.

(19) شرح الرضي 189/4.

(20) ديوانه 17/1، وهو في المقتضب 92/4، والمحتسب 279/1، والمغني 591، وشرح أبيات المغني 349/6، والخزانة 40/4.

(21) وهي: **كأنَّ خبيئةً من بيت رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ**

انظر المغني 591/2.

(22) الخزانة 40/4، وشرح أبيات المغني 349/6.

(23) شرح ابن الناظم ص54.

(24) شرح ابن الناظم ص55.

(25) هو الحسن ابن أسد الفارقي (–487هـ) نحوي لغوي، له: شرح الأبيات المشكلة الإعراب.

(26) المغني: ص 912.

(27) في قول الشاعر: **سَراة بني أبي بكر تَسَامى على، كان، المسوَّمةِ العِراب**

(28) شرح الرضي: 4/ 191–192.

(29)شرح الرضي: 4/ 190.

(30) شرح ابن يعيش: 7/ 101.

(31) مثل ابن درستوريه.

(32) شرح ابن يعيش: 7/ 101.

(33) وهو للعجير السلولي، سيبويه 71/1، وشرح أبياته لابن السيرافي ص223.

المراجع :

.....

– القرآن الكريم.

– ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د.مصطفى أحمد النماس، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث.

– الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، حيدر أباد بالهند 1359هـ.

– الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي،مطبعة النعمان بالنجف،ومطبعة الأعظمي ببغداد1972م.

– الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط2، 1974م.

– أمالي ابن الشجري، حيدر آباد 1349هـ، طبعة مصورة، دار الجليل، بيروت.

– الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة، دار الفكر.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب . منشورات دار الكتب العلمية، بيروت.

– البحر المحيط لأبي حيان، إعداد إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

– البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل بيروت.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، طبعة الخانجي 1326هـ.

– التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1974م.

– الجمل للزجاجي، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل 1985م.

– حاشية الصبان على الأشموني، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

– خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ط1989/3م.

– الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، المطبعة الجمالية بمصر 1328هـ.

– ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت 1953.

– ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد ابراهيمم محمد، دار الأندلس، بيروت ط1 1980.

– شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د.محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت ط1، 1996م.

– شرح أبيات المغني للبغدادي، حققه عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث ط1، 1981م.

– شرح الأشموني، حققه د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

– شرح ديوان الفرزدق للصاوي، المكتبة التجارية بمصر 1936م.

– شرح الرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر منشورات مؤسسة الصادق، طهران، 1978م.

– شرح ابن عقيل، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ط14، 1964م.

– شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، نسخة مصورة، عالم الكتب ومكتبة المتنبي.

– شرح ابن الناظم، انتشارات ناصر خسرو، طهران.

– الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، القاهرة 1956م.

– كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط3، 1983هـ.

– المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة 1386هـ.

– مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك والأستاذ علي حمد الله، دار الفكر، ط3، 1972م.

– المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق 1982م.

– المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1963م.

- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.